

# ورقة سياسات

النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثانية المستحيلة  
حالة العراق

إعداد:

د. صالح ياسر

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق

تشرين الثاني 2013

بغداد، العراق

## مقدمة

مع "صعود" دول النفط العربية في أعقاب الارتفاع الكبير والمفاجيء في أسعار النفط التي جاءت على إثر اندلاع حرب رمضان عام 1973، بدأ ظهور الاهتمام بفكرة الربيع في الدراسات الاقتصادية. غير أن الاهتمام بهذه الفكرة في الدراسات السياسية على وجه الخصوص كان أقل لدرجة يمكن معها القول أن الربط بين متغير الدولة الربيعية أو الاقتصاد الربيعي ومتغير الديمقراطية لم يدرس بشكل معمق إذ بقي الربط في إطار التلميح بحيث يشار إليه في سياق العديد من الدراسات الاقتصادية والسياسية.

وتطرح قضية الدولة الربيعية مسألة "النخبة" الحاكمة فيها، وهي نخبة لا يمكن النظر إليها بوصفها رافعة اجتماعية للديمقراطية. هذا الأمر يطرح إشكالية تتعلق بمدى قدرة هذا الشكل من الدول وهذا النوع من "النخبة" الحاكمة في بناء الديمقراطية وبخاصة أن ما يحرك هذه النخبة ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الربيع بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى فإن الدولة الربيعية وكما تشير التجربة الملموسة إنما تلد الاستبداد والتسلط بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها. ففي مثل هذا النمط من التشكيل الاجتماعي يقوم مالك الثروة بحماية نفسه وعشيرته وأسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند إليها. وتشير التجربة التاريخية أنه وخلال العقود القليلة الماضية لم تشهد البلدان العربية انتقالاً مكتملاً من حالة الاستبداد المهيمنة إلى الديمقراطية كما جرى في مناطق أخرى من العالم.<sup>1</sup>

تتطلب هذه الدراسة من فرضية أولية تفيد بأن ضعف المكون الديمقراطي وعدم التمكن من بناء الديمقراطية وسواد حالة من الإستعصاء السياسي التي يمر بها العراق منذ التاسع من نيسان

2003 وما قبله أيضاً (وإن اختلفت الظروف) هو أمر ناجم عن طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد بوصفه اقتصاداً يقوم على الربوع النفطية بدلاً من الإنتاج إذ بلغت مساهمة القطاع النفطي في عام 2007 ما نسبته 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الواقع إنما يحوّل البنية السياسية في الدولة أو لنقل وظيفة الدولة إلى وظيفة التوزيع بدلاً من الإنتاج وهو أمر لا يتطلب مشاركة شعبية وسياسية حقيقية. وبهذا المعنى فإن النظام السياسي القائم والمستند إلى النظام الريعي يمكن له أن يستمر دون حاجة فعلية إلى عملية سياسية إذ تستبدل هذه العملية السياسية بصيغة من التحالفات التقليدية التي توفر نوعاً من الاستقرار النسبي والشكلي، وهي تحالفات تتماسك بفعل إعادة توزيع الثروة الريعية لتحقيق وإدامة هذه التوافقات بين القوى المتنفذة بصرف النظر عن التناقضات المعروفة بين بعضها البعض.

## مفهوم الاقتصاد الريعي:

يعني اقتصاد الرّيع إعتماء بلد ما على استخراؒ مصدر طبيعى من باطن الأرض كالنفط مثلاً، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمء على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً نموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة عادةً ما تجني أرباحاً إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهوناً بتطور الرّيع لا بديناميكية الإقتصاد داخلياً وخارجياً من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية.

ويعرّف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على الرّيع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط (والغاز) المملوك كلياً (الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) للدولة. وتتخلص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الرّيع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، وان قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات."<sup>2</sup> من جانب اخر يرى بعض الاقتصاديين<sup>3</sup> أنه

في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الربعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً رباعياً.

في أوائل السبعينات من القرن العشرين وبعد الطفرة النفطية وارتفاع أسعار هذه السلعة وتدفق الربوع النفطية بشكل كبير على البلدان المنتجة للنفط عاد النقاش مجدداً حول هذه القضية انطلاقاً من سؤال محدد وهو: ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من إنتاج النفط بالنسبة إلى هذه البلدان؟ ومن بين المقاربات المنهجية لفهم دور ووظيفة هذا الدخل هي تلك المقاربة التي اقترحها الباحث الإيراني حسين مهداوي<sup>4</sup> في عام 1970 إذ طرح مفهوماً يستند إلى مسلمتين أساسيتين: المسلمة الأولى تفيد بأن الدولة الربعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقلة سياسياً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي". أما المسلمة الثانية فتفيد أن هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلاً من السياسات الإنتاجية التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديموقراطية.

وحسب حسين مهداوي فإن "الدولة الربعية" هي تلك الدولة التي "تعناش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية (كما هو الحال مع قناة السويس مثلاً)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج."<sup>5</sup> فالدولة الربعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل.

ومقاربة مهداوي تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعاً خارجياً تتقاضاه هذه البلدان بواسطة تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتبع ذلك منطقياً أن الدولة تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ربعية. والدولة الربعية ليست بالضرورة متصلة بالنفط، فإسبانيا مثلاً (في نهاية القرن

السادس عشر) تقدم مثلاً تاريخياً لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الامريكيتين.<sup>6</sup>

ويمكن القول أن الدولة الريعية هي تلك التي تعتمد في إدراتها لشؤون الدولة على عائدات من الخارج سواء حصلت على هذه العائدات من جراء بيع مادة خام (دولة ريعية) أو لقاء تقديم خدمات استراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج (دولة شبه ريعية). واللافت أنه لا يتم الحصول على هذه الإيرادات من خلال عمالة كبيرة موظفة في الاقتصاد المحلي في إنتاج هذه العائدات. وما يميز هذا النوع من الدول هو أنها تعيق التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع المدني (أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها ويمولها من الضرائب). وتكون الموازنة العامة في الدولة الريعية وكأن الحاكم الذي تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه وماله الخاص وكأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية.<sup>7</sup>

وكما أسلفنا، فإن النسبة الأكبر في الموازنة العامة في الدولة الريعية تتأتى من عائدات خارجية كما في الميزانية العراقية إذ أن نسبة 90% تقريباً من الإيرادات هي من الريع النفطي، وهي بهذا المعنى عائدات خارجية وليست إنتاجية. ويترتب على ذلك أن الدولة الريعية تنتج حكومة كبيرة بنفقات وموازنة ضخمة وللحكومة قدرات مالية غير قائمة على جباية الضرائب. وبالعكس، فإن دولة كهذه تقوم بتوزيع الامتيازات والمشاريع وتقوم بمشاريع بإعمار ومناقصات ووكالات تستفيد منها "النخبة" المرتبطة والمالية بالدولة سواء كان هذا الولاء بنمط سياسي أو عشائري أو كليهما. ويساهم التضخم في عوائد النفط في قدرة الدولة على الاحتواء وشراء قطاعات من "النخب الثقافية" وهي نخب كانت مؤهلة للعب دور فاعل والمساهمة في عملية بناء المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية، كمجتمع يعيد إنتاج ذاته في حالة تفاعل مع الدولة.<sup>8</sup> وقد ترتب على

قيام هذه الدولة الربعية، نشوء شبكة من علاقات التوزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث انتظم المجتمع على شكل هرم من الشرائح الربعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، ويدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تالية من الشرائح الربعية.<sup>9</sup>

وعندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع في دولة نفطية ربعية، فإن إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد المحلي يفضي إلى تشكيلة من الدخول الربعية الثانوية (المشتقة) من خلال برامج الإنفاق العام (مثل الإنفاق على مشروعات البناء والتشييد) وهي برامج عادة ما تفضي إلى عمولات وعائدات. ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة الربعية بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي من خلال استثماره في الخارج من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية. وكما تشير التجربة فإن إعادة التدوير هذه تؤدي إلى تعزيز وتعميق الطبيعة الربعية للاقتصادات النفطية. ونتيجة لذلك ينشأ تحالف ثلاثي بين الدول و"صفوة" رجال الأعمال المحليين ودوائر رأس المال العالمي (المالي والمصرفي).<sup>10</sup>

## الاقتصاد العراقي:

منذ أوائل السبعينات من القرن المنصرم شهدت المنطقة عدة "طفرات نفطية"<sup>11</sup> تمثلت في ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل ساهم في تعظيم الريوع النفطية التي حصلت عليها البلدان المصدرة للنفط الخام والتي بلغت خلال الفترة بين الأعوام 1974 إلى 2010 ما يقارب 6138.1 مليار دولار أميركي. بطبيعة الحال، لا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيل هذه الطفرات وأسبابها بيد أن السبب الرئيسي لها هو فرض الحظر النفطي العربي بعد حرب أكتوبر عام 1973 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. لكن هنا دعونا نتفق مع ما طرحه الدكتور عبد الرزاق فارس الفارس<sup>12</sup> عندما أشار إلى ظاهرة ملفتة للنظر وقوامها بروز "تهب عالمي" بعد كل طفرة نفطية، أي بعد كل فترة تتراكم فيها الفوائض النفطية. فمثلاً أعقبت الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية (1973)، 1979) الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت لثمانى سنوات وكلفت مئات المليارات من الدولارات. في حين تزامنت الطفرة الثالثة مع الجهود الحربية التي قامت بها قوات "التحالف الدولي" لإخراج قوات النظام العراقي من الكويت وما تطلبه ذلك من تكاليف باهظة ارتبطت بالعمليات الحربية وعمليات إعادة إعمار ما دمرته هذه الحرب الضروس. في حين عقب الطفرة النفطية الرابعة (2000 - 2001) انفجار فقاعة التكنولوجيا و "التصحيح".

ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي، تحددت بنية الاقتصاد العراقي وتبلورت بتزايد اعتماده على قطاع النفط الخام، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة وبخاصة الجهاز العسكري، وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، وانهيار الاستثمار الإنتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية، وتزايد السيطرة السياسية لبيروقراطية غير كفوءة وغير خاضعة للمحاسبة، والإفراط في تقييم العملة العراقية (الدينار)، كل هذه الأمور أدت إلى تعميق السمات الربعية للاقتصاد العراقي.<sup>13</sup>



وبعد عام 2003 تأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مرّت على البلاد خلال هذه المرحلة، فقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين من 59.9% عام 2003 إلى 85.8% عام 2007، مما يؤشر إلى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع دور القطاعين الزراعي والصناعي بحيث لم تتجاوز نسبة مساهمتهما عن 9.2% و 2.3% على التوالي في عام 2007.<sup>14</sup>

وفي عام 2009 شكّلت الصناعات الاستخراجية (نفط وغاز ومعادن) 75.6% من إنتاج القطاعات الإنتاجية و 42% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام 2011 فقد شكّلت 76.0% و 52.2% على التوالي. وتشير التقديرات لعام 2012 أن حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة سيبلغ 63.9%.<sup>15</sup>

#### تطور نسب مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الجارية بين الفترة 1997 - 2003

السنة	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق %
1997	73.5
1998	68.3
1999	77.9
2000	83.1
2001	74.2
2002	70.4
2003	68.1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

مديرية الحسابات القومية 2005، ص 17-18

وعلى نحو لافت، توضح الأرقام أعلاه مدى اعتمادية الاقتصاد العراقي على العوائد الربعية للثروة. وهنا لا بد من معاينة وتفحص الطابع الربعي للاقتصاد من منظور سياسي استراتيجي ذلك لأن الربعية النفطية تمثل الاقتصاد السياسي للنظام السياسي التسلطي. ومن المؤكد أن التركيز المفرط على مصادر الثروة الوطنية (وهي في حالة العراق الربوع النفطية) يفضي إلى تنامي النزعات الدكتاتورية وبالتالي قطع الطريق أمام بناء وتطور مؤسسات ديمقراطية حقيقية تستند إلى المواطنة كبديل حقيقي لنظام المحاصصات الطائفية والأثنية السائد.

وثمة مؤشر آخر يدل على "ربعية" الاقتصاد العراقي وطابعه الخدمي أيضاً. ونقصد بذلك تنامي الممارسات الاحتكارية الشائعة في قطاع التجارة عبر الوكالات الحصرية على سبيل المثال والمضاربات المالية والعقارية بحيث أصبحت السمة الطاغية على النشاط الخدماتي. وقد شكلت حصة ملكية دور السكن 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 و 11.9% عام 2011.<sup>16</sup>

أما المؤشر الثالث لربعية الاقتصاد العراقي فيتمثل بدور الإنفاقي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني. وقد بلغت مستويات الإنفاق العام لعام 2011 ما يقارب من 70.7% من الناتج المحلي الإجمالي في حين ارتفعت هذه المستويات إلى 79.3% في عام 2012، أي أن إنفاق الدولة يساهم بحوالي أربعة أخماس العجلة الاقتصادية في العراق.

ومن المعلوم أن إنفاق الدولة يساهم في رفع المداخيل عبر عامل المضاعف الاقتصادي economic multiplier وهو عامل مهم، وبما أن موارد الدولة تأتي بشكل رئيسي من الإيرادات النفطية فإن الطابع الربعي يتعمق ويتعزز أكثر فأكثر وهذا ما تشير اليه المعطيات الإحصائية الرسمية. فمثلا شكلت الإيرادات النفطية 88.8% من الإيرادات العامة في عام 2011 وسترقع إلى 92.2% إلى في عام 2012.<sup>17</sup> ومن الجدير بالذكر أنه خلال الفترة بين 1965 و 2002

بلغت الصادرات النفطية للعراق 266,552 مليار دولار أميركي، في حين بلغت خلال ثمان سنوات فقط (2003 - 2010) ما قيمته 260,572 مليار دولار أميركي. هذا مع العلم أنه خلال الفترة 1965 إلى 2010 بلغت الصادرات النفطية للعراق (572,124) مليار دولار أميركي، هذا مع العلم أن الإيرادات الضريبية كانت ضئيلة للغاية خلال نفس الفترة.

### معالم الأزمة البنيوية في الفترة الانتقالية بعد 2003

المعلم المميز للفترة الانتقالية الراهنة والتي تأتي أيضاً امتداداً للفترة التي سبقتها هو تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي وارتفاع نسب البطالة بمعدلات كبيرة وتعاضم التهميش الاجتماعي بشكل خطير بات ينذر بتوترات اجتماعية قد يكون من الصعب السيطرة عليها وبخاصة إذا ما تفجرت هذه التناقضات المكبوتة اليوم بفعل عوامل أخرى يقع بعضها خارج الاقتصاد طبعاً.

وكما هو معلوم، فقد عانت مختلف طبقات وفئات وشرائح المجتمع العراقي من جراء الأزمة البنيوية العميقة التي كان يعاني منها المجتمع العراقي منذ فرض الحصار الاقتصادي وتطبيق نظام العقوبات الاقتصادية على العراق في أعقاب قيام قوات النظام السابق باجتياح دولة الكويت في الثاني من آب من العام 1990. ومما زاد الطين بلة وفاقم من تدهور الحالة الاقتصادية العامه قيام النظام السابق بتبني سياسات لإدارة الأزمة عمقت من مآلات الأزمة بدلاً من التخفيف من شدة وطأتها. على أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد تفاقمت هذه الأزمة الاقتصادية بعد انهيار النظام الدكتاتوري واحتلال العراق من قبل القوات الأجنبية وشرعنة هذا الاحتلال بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483، وما رافق ذلك كله من تغذية لهذه الأزمة واتخاذها إجراءات جديدة وعميقة جراء السياسات التي نفذها وينفذها الاحتلال الذي لم يتح

الفرصة للعراقيين لإدارة المرحلة الراهنة.

ولمزيد من التفصيل يمكن القول أن أبرز معالم الأزمة البنوية في الفترة الراهنة تتجلى في:  
أولاً: مواصلة تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات من بينها: تواصل ضعف بل تدهور قطاعات الإنتاج المادي وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وتدني نسبة نموها، حيث لا تشكل حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 سوى 2.8% في حين بلغت حصة الزراعة 5.2% فقط في العام ذاته.<sup>18</sup> المفارقة هنا تتجلى في أنه في العام 2000 كانت حصة قطاع الصناعة التحويلية قد بلغت 4.1% في حين بلغت حصة القطاع الزراعي 10.8% من العام ذاته.<sup>19</sup>  
وعلى أساس هذا الواقع المختل حظي قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي إذ يشكل حوالي أكثر من 20% من مكونات ذلك الناتج. وباستبعاد قطاع النفط من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة تزيد على 60% ما يعني أن الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خدمياً ضعيف الإنتاج في الوقت نفسه.

والتفاقم في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي يتجلى أيضاً في تعاضم الطبيعة الربعية وأحادية الجانب للاقتصاد العراقي. فهو كما أسلفنا في هذه الدراسة اقتصاد يعتمد في تطوره على العوائد النفطية. واللافت أن هذه العوائد كانت قد تأثرت بحدة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي أعقبت الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في الخامس عشر من أيلول عام 2008 والتي أدت من بين أمور عدة إلى تراجع الطلب على النفط ما أفضى إلى انخفاض أسعاره. وقد أثر هذا الانخفاض بشكل مباشر على واردات الدولة وموازنتها وقدرتها التشغيلية وأدى إلى تعميق العجز المتراكم الذي تعاني منه أصلاً (أد بلغ العجز في موازنة عام 2010 ما يقارب عشرين مليار دولار أميركي، وهو عجز حقيقي، في حين بلغ العجز في عام 2012 أكثر من 14

مليار دولار أميركي). ومن جانب آخر بلغت نسبة العجز ما يقارب 12.6% من إجمالي الموازنة (16.9% في عام 2011) و 10.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 (12% في عام 2011).

**ثانياً:** تقاوم مستويات الفقر. كشفت المسوحات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة من قبل عدة مؤسسات من بينها وزارة التخطيط العراقية أن حوالي ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر في بيئة محفوفة بالمخاطر الشديدة ومفعمة بالحرمان والقلق والاضطراب النفسي والسلوكي والثقافي والاجتماعي. وتشير نتائج الدراسة التي أجراها البنك الدولي بالاشتراك مع وزارة التخطيط العراقية، والتي نشرت في 2009/1/25، أن 44% من سكان العراق يقل دخلهم عن 85 دولار أميركي شهرياً،<sup>20</sup> وهذا الرقم لا يتجاوز ثلث المعدل الشهري البالغ 255 دولار أميركي.

وعلى نحو لافت فإن هناك تفاوتاً ملحوظاً وفجوة بارزة في مستويات الفقر بين المدينة والريف. وفي هذا السياق تشير المعطيات الإحصائية إلى أن مستويات الفقر في الريف مرتفعة جداً لدرجة أن نسبة الحرمان بلغت 65%، أي أنها تعادل حوالي ثلاثة أمثال النسبة في المناطق الحضرية. ومن المفيد هنا أن نؤكد أن ضعف النمو الاقتصادي يأتي كنتيجة منطقية لازمة للنظام الراسمالي التبعية ولمنطق علاقات الإنتاج السائدة وبنية السلطة الحاكمة. وفي الوقت الراهن إن القوى المتنفذة في العراق لا تضع اصبعها على الأسباب الفعلية الكامنة التي أنتجت هذه الحالة من الفقر والحرمان كما أنها لا تكشف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية (وعلى رأسها علاقات الملكية وبنية السلطة) التي أفرزت هذه الحالة من فقر وتهميش اجتماعي واسع النطاق. وما لم تتمكن هذه القوى من تبريره هو كيف يمكن أن تتواجد بالبنوك مئات التريلونات من الدنانير العراقية والمليارات من الدولارات الأميركية والتي تعاني من "السيولة الزائدة"، في الوقت الذي يعيش فيه ما يقارب ثمانية ملايين شخص تحت خط الفقر. من هنا، يمكن القول أن الفقر

هو النتيجة المنطقية لتحويل الثروة من الفقراء وتمركزها بيد قلة قليلة. وبمعنى آخر، فإن الفقر ليس قدرًا محتومًا بقدر ما هو نتاج بنية السلطة ومنظومة علاقات الإنتاج السائدة وهيكل الملكية.

ثالثاً: استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة في ضوء تعطل القسم الأعظم من الإنتاج الصناعي والأنشطة الإنتاجية الأخرى. فاستناداً إلى خطة التنمية الوطنية للأعوام (2010-2014) تبلغ الفئة العمرية في سن العمل (15-64) ما يقارب من 54.2% (أي 16.5 مليون شخص) غير أن معدل النشاط الاقتصادي لهذه الفئة العمرية التي يعتمد عليها سوق العمل بشكل أساسي لا يتجاوز 53% (أي 8.850 مليون نسمة).<sup>21</sup> وبعبارة أخرى فإن من مجموع (30.5) مليون عراقي يبلغ عدد الناشطين اقتصادياً منهم (أي مجموع العاملين والعاطلين) بحدود (8.850) مليون، أي ما يعادل 29% من مجموع سكان العراق.<sup>22</sup> ويتجلى تأثير البطالة بشكل أكثر وضوحاً في الشرائح الشبابية حيث يتراوح معدلها في أوساط هذه الشرائح ما يقارب من 30%. وظهر تقرير للأمم المتحدة أن الشباب من الذكور (ما بين 15-29 سنة) يشكلون 57% من العاطلين عن العمل في العراق. وأضاف التقرير أن 450 ألف طالب وظيفة جديد يتقدم إلى سوق العمل سنوياً ولا طاقة للاقتصاد العراقي (بقطاعية الحكومي والخاص) على استيعاب هذه المئات من الألاف الجديدة الوافدة إلى سوق العمل كل سنة، فهو اقتصاد غير مهيء لذلك.<sup>23</sup>

ومن المتوقع أن تزداد معدلات البطالة على المدى القصير في حال الانتقال إلى الخصخصة. وتؤكد بعض الدراسات أيضاً أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي الجارية حالياً ستفضي إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة. ومن جانب آخر يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في أوساط النساء، فوفقاً لتقارير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كان معدل البطالة ما بين النساء قد بلغ 14.1% في عام 2000 ليرتفع إلى 23.35% في عام 2008.<sup>24</sup>

وإضافة إلى البطالة بمعناها العام هناك ظاهرة أخرى تتمثل بما يمكن تسميته بالبطالة الناقصة (أي الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي أو الذين يعملون لساعات أقل من ساعات العمل

المعتادة). فطبقاً للمعطيات الإحصائية فإن معدل تلك العمالة قد ارتفع من 28% في عام 2007 ليصل إلى 30% بحلول عام 2008.<sup>25</sup> ما من شك، فسياسات الحكومات المتعاقبة والتي خضعت لوصفات صندوق النقد الدولي أفضت إلى مثل هذه النتائج. لذلك، فإن المطلوب اليوم هو إدراج رؤية العمالة ضمن استراتيجية تنمية وطنية جديدة، وهذا يستلزم تغيير المسارات وإحداث تغيير عميق في طبيعة السلطة وفي أهدافها العام وفي القوى التي تمثل.

رابعاً: بينت حصيلة الفترة المنصرمة تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي. فالوقائع سالفة الذكر أسهمت في تعميق التباينات الداخلية التي هي نتيجة منطقية لنوعية علاقات الملكية وبنية السلطة، حيث يلاحظ وجود فوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصلت على المداخل العالية بطرق غير مشروعة وبوسائل مرتبطة بفساد مالي وإداري، فعلى مدار السنوات الأخيرة نمت مصالح خاصة قوية ونشأ "قطاع أعمال" بنفوذ متزايد وبخاصة أن جزءاً منه يرتبط بقوة ببعض "الأوساط البيروقراطية". وقد لعبت السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 دوراً في هذا المجال حيث كانت منحازة طبقياً للفئات الجديدة من "محدثي النعمة".

خامساً: استمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة من المجتمع العراقي إذ تشتد هذه المعاناة بفعل النقص الفادح في مجال الخدمات لا سيما الكهرباء والماء، وفي ميادين الصحة والتعليم، وفي توزيع مفردات الحصة التموينية.

سادساً: تعاضد نطاق الفساد وتحوله إلى "مؤسسة" وطيدة البنيان.

بطبيعة الحال، لم يكن عمق تأثير هذه السياسات أفقياً فحسب، أي على مختلف الطبقات الاجتماعية فقط، وإنما امتد للتأثير عليها بشكل عمودي، أي داخل فئات الطبقة الواحدة. ففي

داخل الطبقة الواحده هناك فئات معينة تضررت ضرراً كبيراً من تلك السياسات التي أشرنا إليها، في حين استفادت شرائح محددة وداخل نفس الطبقة من ذات السياسات. فالتمايز الاجتماعي الذي نجم عن هذه السياسات لم يكن مقتصرأ على التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وإنما أيضاً داخل صفوف تلك الطبقات. وتحتاج هذه الملاحظة المتعلقة بالتأثير العمودي إلى المزيد من الدراسات الميدانية حتى يتسنى لنا معرفة العمق الفعلي للتأثير المشار إليه أعلاه. وتحت تأثير الربوع النفطية العالية، التي تدفقت خلال الفترة التي أعقبت عام 2003 اختارت "النخبة" الحاكمة الطريق الأسهل: الاستهلاك، وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد تحولت إلى نخبة ريعية بيروقراطية فاسدة.

نحن إذن أمام خريطة جديدة من علاقات القوى الطبقيّة والاجتماعية القائمة والتي تشكلت تحت وقع سياسات إدارة الأزمة من جهة، وكذلك سعي قوات الاحتلال في حينه بالتعاون مع بعض القوى "الليبرالية"، إلى دفع العراق سريعا إلى طريق اقتصاد السوق المنفلت (عبر إزالة الضوابط وحجب الصلاحيات عن مؤسسات الدولة وفتح الاقتصاد العراقي على مصرعيه وتهيئة الأجواء للخصخصة الواسعة) من ناحية أخرى. والخلاصة أن هذه القوى أرادت الانفتاح بلا حدود ولهذا السبب سعت إلى تقليص نفوذ القطاع الحكومي والحد من تدخل الدولة وإخراجها من الحقل الاقتصادي والترويج لاقتصاد السوق باعتباره "الدواء الوحيد" لحل مشكلات الاقتصاد العراقي. وفي هذا السياق، نجم عن التفاعل السريع والواسع مع رأس المال العالمي ومراكزه والقوى المحلية المرتبطة بمشروعها تأسيس قطاع رأسمالي تابع دون أن يتمكن هذا القطاع من تحقيق الأهداف التنموية المتوخاة لإخراج الاقتصاد العراقي من أزمتة البنيوية العميقة بسبب العلاقة غير المتكافئة.



ولا بد هنا من الإشارة إلى أن طفرة أسعار النفط في السنوات الأخيرة وعودة أسعاره إلى مستويات عالية (بعد أن تعرضت لانكاسة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والتراجع في الطلب) رفعت من حجم الربوع النفطية بحيث تنامت سمات الطابع الريعي والخدماتي والتوزيعي للاقتصاد العراقي التي وظفتها "النخبة السياسية" لتوسيع شبكة العلاقات "الزبائنية" الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ولتطوير آليات الاستيعاب والسيطرة. ما من شك، فإن هناك طبقات وشرائح اجتماعية استفادت من الطبيعة الريعية الخدماتية للاقتصاد العراقي بدرجات متفاوتة. وقد نما في إطار ذلك فئة بيروقراطية رأسمالية متموضعة في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا التي تنحدر في الأساس من الفئات الوسطى والفقيرة. وهنا لا بد من التوضيح بأن تشكيل هذه الفئة المشار إليها جاءت جراء حيازتها على "جهاز الدولة" أي أنها "تملك" الدولة من خلال "سيطرتها" على مفاصل الدولة وأجهزتها. وبسبب عملية "تهب" المال العام الممنهجة والكبيرة فقد حصلت هذه الفئة على حصة كبيرة من ثمار "النمو الاقتصادي المرتفع جداً" الناجم بالاساس عن تعاظم الربوع النفطية.<sup>26</sup> وبلغة العلوم الاجتماعية، فإن هذا يعني أن هذه الطبقة قد امتلكت مصدراً اقتصادياً جديداً و"خاصاً" لقوتها يعزّز قدرتها على تطوير الشبكات "الزبائنية".

اللافت أن تنامياً طرأ على دور البرجوازية الطفيلية التي باتت تضم شرائح "رجال الأعمال الجدد" الذين عملوا كمقاولين ثانويين مع القطاع الحكومي وقبلها مع مؤسسات إعمار العراق التي انشأها الاحتلال، أو اللذين عملوا في مجال الوساطة في عقود التجارة الخارجية التي كانت "العمولة" تشكل نسبة كبيرة من قيمتها الإجمالية. ولإعطاء فكرة عن ريعية الفساد الأسود، ودوره في تشكيل هاتين الشريحتين، فقد قُدرت ريعية الفساد نتيجة العمولات التي تدفعها الشركات الأوروبية في بعض بلدان العالم الثالث بما يتراوح بين 20 و50% من تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات) فوق التكلفة الأصلية.<sup>27</sup> وخلال هذه الفترة نشأ التحالف غير الخفي بين "النخبة" البيروقراطية وبين الفئة الطفيلية في إطار ديناميات العلاقة الزبائنية بينهما.

وكما أشرنا في أكثر من موقع في هذه الدراسة، فقد شكلت الربوع المتأتية من صادرات النفط الطبيعية الربعية للاقتصاد العراقي وكذلك الموازنات المالية السنوية، وتساهم هذه المعطيات في تفسير عزوف السلطات الحاكمة عن إجراء الإصلاحات المطلوبة. ويمكن القول إن الدخول الربعية تؤثر سلباً في عملية التحول إلى الديمقراطية، فاعتماد المالية العامة للدولة على الدخل الربعي أكثر من اعتمادها على الضرائب المفروضة على المواطنين المكلفين يقوي من أثر مقولة "لا ضرائب من دون تمثيل نيابي للمواطنين". ومن هنا ليس مفارقة أن تصاحب الربعية التسلطية وأن تشكل أساس "أوتونوميا الدولة" أي استقلالها عن المجتمع.<sup>28</sup>

فبعد عام 2003 وفي اطار عمليات "الانتقال الديمقراطي"<sup>29</sup> كان الهاجس الرئيسي في هذه العمليات برمتها هو التحول نحو اقتصاد السوق، وهذا التحول هو بالفعل جوهر المقاربة التي دشنتها سلطة الائتلاف المؤقت الحاكمة (بقيادة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر). فأخذت سلطة الائتلاف المؤقت زمام المبادرة لبناء "إصلاحات سريعة" في البنية التحتية وفق رؤى اعتقدت أنها تسهل انتقال ما اسماء أحد الباحثين<sup>30</sup> برأسمالية الدولة الربعية المركزية إلى اقتصاد السوق الحر على غرار نموذج أوروبا الشرقية في الانتقال إلى اقتصاد السوق. غير أنه وبسبب عمليات الاصطفاف المشار إليها أعلاه بتكثيف يلاحظ تغيير أدوار اللّاعبين ويمكن اعتبار ذلك نتيجة لعملية التغيير الاجتماعي.

وبعد مرور ما يقارب العشر سنوات على رحيل النظام السابق وتدشين "المرحلة الانتقالية" لم يتبلور في العراق اقتصاد انتقالي واضح لعدم وجود رؤية واضحة لدى القوى المتنفذة في وقت غابت فيه أنماط الشراكة بين السوق والدولة، لتكتفي البلاد بعلاقة سوق غير مكتمل الانتقال. وهكذا لم يوفر الاقتصاد الانتقالي في العراق بعد العام 2003 من أسس الاقتصاد الانتقالي الكلي إلى اقتصاد السوق إلا مسببات الصراع المتمثلة بالتححرر المالي الواسع ويخلق سوق مالية

توازي تحرر منفلت في التجارة الخارجية، في حين لم تشهد عناصر الاقتصاد الانتقالي الأخرى أي حراك ممكن أن يتكامل مع "التحرر المالي". وهكذا فإن "الديمقراطية المالية" الراهنة موضوع البحث تشكل اليوم مصدر الصراع المستمر عبر إشكالية لم تُحل بعد وهي إشكالية بين رأسمالية الدولة ورأس المال المالي الأهلبي.<sup>31</sup>

ونتيجة لتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي مرحلة جديدة أفضت إلى إعادة تعريف أدوار اللاعبين الاجتماعيين، الاقتصاديين والسياسيين بالإضافة إلى تدشين المرحلة الإنتقالية "التحرير الاقتصادي"، الأمر الذي أفضى إلى تشكيل نظام جديد يشكّل فيه "رجال الأعمال الجدد" قاطرته. كما وتستند منظومة هذا النظام الجديد على احتواء القطاعات الشعبية والعمل على دمجها في ديناميات المشاركة السياسية والمجتمعية وأدوات ضبطه سياسياً واجتماعياً.<sup>32</sup> وبالمقابل فقد وصل برنامج "التحرير الاقتصادي" إلى مأزق بعد ان أنتج ما أنتجه من شروط الوقوع في الأزمة وهنا نشير إلى تفاقم الفجوة والاختلال في التنمية قطاعياً وجغرافياً وارتفاع معدّل الفقراء وازدياد تشوّهات توزيع الدّخل وارتفاع معدلات البطالة وتكديس ثمار النموّ في قبضة الأقبياء، بالإضافة إلى ارتفاع معدّل الفساد ليتحول إلى "مؤسسة".

لقد شكلت هذه الخلفية الاجتماعية الاقتصادية الظروف التي أدت إلى اندلاع حركات الاحتجاج التي شهدناها خلال عام 2011. وجاءت الاجراءات القمعية التي لجأت إليها الحكومة العراقية لتعكس هشاشة الدولة، لا قوتها. فاللجوء إلى القوة المباشرة من خلال الأجهزة "الصلبة" يأتي كتعبير عن تعويض الهشاشة البنوية للدولة وتعكس تلك الاجراءات أيضاً حقيقة أن الائتلاف الحاكم القائم على نظام المحاصصات الطائفية والقومية بات غير قابل للاستمرار وفق دينامياته السابقة بعد أن ضعفت استراتيجياته في الهيمنة وتّفوّضت قواعد عقده الاجتماعي حيث لم يعد قادراً على الحكم بالوسائل القديمة من دون أن يتحوّل إلى قوّة قمع عاربية في وقت لم يعد

المجتمع فيه في وضع يسمح بالاستمرار في الإنصياح من دون تغيير جوهري يحدث في بنيته.

ثمة ملاحظة مهمة لا بد من إبرازها هنا والتي تتعلق بالتسييس المتعاطم لقطاعات من "البرجوازية الجديدة". وتحتاج هذه الملاحظة إلى دراسات ميدانية ولموسة للبرهنة عليها مع أنه يمكن ملاحظة هذه الاتجاهات بالعين المجردة ايضاً. فنظرة سريعة إلى الأحزاب الحاكمة والبرلمان تكشف كيف اصبحتا ساحة أساسية للنشاط السياسي لطبقة "الرأسماليين الجدد". ويبدو أن "رجال الأعمال الجدد" هم إحدى الفئات التي تشهد معدلاً مرتفعاً للتسييس في المجتمع العراقي في الفترة الحالية، ففي الوقت الذي تستمر فيه بعض الفئات الاجتماعية بالانسحاب من السياسة يلاحظ في الوقت ذاته كيف ينشط "الرأسماليون الجدد" في الالتحاق بالأحزاب المتنفذة (وأن مستويات متفاوتة ترتبط بموقع الحزب المعني بصناعة القرار بعداً أو اقتراباً) والاستحواذ على مناصب فيها. يضاف إلى ذلك محاولة هذه الطبقة من الرجال خوض عدد من المعارك الشرسة بهدف انتزاع مقاعد في مجلس النواب. واللافت أن عملية التسييس هذه لا تقتصر فقط على زيادة أعداد "رجال الأعمال" في مجلس النواب وإنما أيضاً على احتلالهم لأول مرة مناصب هامة فيه.

وفي مثل هذا السياق يمكن طرح الأسئلة التالية: ما الجديد في إقبال "رجال الأعمال" على الأحزاب الحاكمة؟ ألم يكن الحزب الحاكم دائماً هو الجسر الذي يعبر عليه رجل الأعمال إلى "جنة" العلاقات الحميمة بالسلطة، وبالتالي تحقيق هدفه "الأسمى" المتمثل في تعظيم الارباح والمكاسب؟

للإجابة على الأسئلة أعلاه يمكن القول أن الجديد في الموضوع هو أن بعض "رجال الأعمال الجدد" لا يدخلون الأحزاب المتنفذة اليوم من أجل تحقيق مصالح شخصية فحسب بل لأنهم يسعون إلى التأثير على السياسات العامة بغرض تكييفها لمقتضيات نمو رأسمالية من طراز

خاص، أي رأسمالية ريعية وطفيلية وفسادة في الوقت ذاته. فالرأسمالية العائدة اليوم بعد سنوات من الحصار وممارسات وسياسات النظام السابق وجدت في انتظارها دولة شديدة التضخم تسيطر على جانب هام من الاقتصاد وهي سيطرة لم تفلح كل الشعارات "الليبرالية" في إخفائها، وهي دولة لا يتأتى لكثير من "رجال الأعمال" النمو والإزدهار إلا بالتجارة والعمل معها.

وفي حالة الدولة الريعية/النفطية تكون الفئة التي تعمل بالقطاع النفطي هي من يساهم بشكل رئيسي في تكوين الدخل الوطني. وعلى النقيض من ذلك فإنه ليس لباقي الفئات (على اتساعها) سوى دور هامشي في الاقتصاد لا يعدو أن يكون منتفعا بالمداخل الريعية. وبناء على هذا المنطق فإن الدولة تمتلك إيرادات كبيرة لا علاقة لأغلب فئات المجتمع بتحصيلها، لهذا السبب تكون هذه الفئات منقطعة الصلة عن تلك الفئات المنتجة إلا بالقدر الضروري. وبطبيعة الحال يكون ارتباط هذه الفئة المنتجة بالخارج وذلك لأن ما يحدد إنتاج وتسويق المنتج النفطي هو الاستراتيجيات ذات البعد العالمي. في هذه الحالة يقتصر الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة النفطية على تخصيص الموارد أو إعادة توزيع إيرادات النفط، ويبدو أنها العلاقة الوحيدة التي تحتاجها هذه الدولة لإقامة اقتصادها المحلي.

ويتجلى هذا الدور المشار إليه أعلاه في سياسة الإنفاق الحكومي الموسع للعوائد النفطية، وهذه السياسة التي تزدهر في فترات انتعاش الطلب العالمي على النفط مما يرفع سعره وعندها يصبح الإنفاق هدفا بحد ذاته. وحسب قانون المضاعف الكينزي فإن النفط يساهم بقسط وافر في تحقيق النمو، غير أن النمو المتحقق بواسطته رفع نسبة الإنفاق يكون في غالب الأحيان عبارة عن نمو أخرس أو رديء وفق تسمية تقارير الأمم المتحدة له، والسبب في ذلك يعود لأن النمو يكون على حساب تعطيل السلطة السائدة لمزيد من الحريات الفردية والجماعية للمواطنين، أو أنه نمو لا يشمل كافة الفئات والشرائح بالمقدار ذاته.

ومن المعلوم أن أغلب الفئات والقطاعات الاقتصادية لاتساهم في إيرادات الدولة النفطية الا بقدر متواضع يمكن للدولة الاستغناء عنه، في حين أن تلك الفئات والشرائح العريضة تستفيد من "منافع" الاقتصاد الريعي بغض النظر عن درجة تحقيقها لما هو مطلوب منها اقتصادياً. ولأن الناس عادة ما يحددون مواقفهم وفق مصالحهم الاقتصادية فإن الجماعات التي لا تجد وسيلة للتأثير في صنع القرار لصالحها فأنها تأخذ في المطالبة بأجراء التغييرات المناسبة في مؤسسات الدولة. وهنا تظهر العلاقة الطردية ما بين الاعتماد القوي للدولة في إيراداتها على النفط وضعف القاعدة الاقتصادية التي تدفع الأفراد للمطالبة بحقوقهم السياسية، بمعنى أن عدم مساهمة الأفراد بالدخل تحرمهم من حقا المشاركة باتخاذ القرار والمشاركة السياسية، وهم بذلك يتحولون رعايا يلهثون وراء منافع فردية أثناء قيام الدولة بإعادة تدوير الريع النفطية الذي يأخذ شكل إنفاق حكومي موسع هدفه الأساسي تكريس الوضع القائم والحفاظ على الأوضاع الراهنة وتوازنات القوى السائدة وتأييدها.

إن تنويع الاقتصاد الوطني يعني اعتماد الدولة في إيراداتها بشكل رئيسي على تطوير قطاعات الإنتاج المادي من جهة وعلى سن وتحصيل الضرائب من جهة أخرى. ومعروف في الدولة الديمقراطية أنه لا ضرائب من دون تمثيل، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين سن الضرائب وتحصيلها من جانب المشاركة الشعبية والديمقراطية في صناعة القرار من جانب آخر، فكلما اعتمدت الدولة اعتماداً جوهرياً على الضرائب أصبحت قضية الديمقراطية قيمة لا يمكن الحكم من دونها مع أن الديمقراطية قد تتأخر لاعتبارات أخرى. وهنا نود أن نشير إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن ما يحول بين تحول الاقتصاد المستند إلى النقد إلى اقتصاد متنوع القطاعات هو أن الحكومات في البلدان النفطية تختزل السياسات الاقتصادية بمجرد موازنات سنوية متتابعة لإعادة توزيع إيرادات النفط وإعادة تدويرها على شكل إنفاق موسع على البنية التحتية والقطاع

العام والخدمات بهدف تحقيق "نمو" لا ينعكس بالضرورة على شكل توزيع عادل للثروة.

وتفيد تجربة العديد من البلدان أن التوزيع غير العادل للثروة وبالرغم من تأثيره السلبي على فئات كبيرة وتهديده للاستقرار الاجتماعي والسياسي إلا أنه ليس حافزاً كافياً لخلق وبلورة توافقات وطنية لتوحيد وتنسيق الجهود لإحداث تغييرات سياسية. بل أنه وحتى في حالة حدوث تحرك اجتماعي من قبل بعض القطاعات الخدمية مطالباً بالعدالة في التوزيع فإنه سرعان ما يتم استيعابه واحتواءه بسهولة بتوجيه مزيد من المواد بهدف إسكات القائمين عليه. وتقوم الطبقة الحاكمة بمنح المنافع والامتيازات لكل فئة أو جماعة بحسب ثقلها النسبي في التكوين السياسي والاجتماعي وكذلك حسب قدرتها على تهديد الاستقرار القائم، وبمعنى آخر فإنه كلما ارتفع تأثير فئة معينة فإن الدولة تعتمد إلى رفع نصيب تلك الفئة من المنافع والعوائد البترولية، وهذا أمر ثبت أنه سهل التحقيق وبخاصة في حال توفر إيرادات ضخمة من النفط نتيجة ارتفاع أسعاره عالمياً.

ومنعاً لأي التباس، لا بد من التذكير بأن وجود اقتصاد متنوع كأساس يساعد على إقامة دولة ديمقراطية لا يعني أن الدول غير الريعية هي دول تشهد حالة من الازدهار الديمقراطي، غير أنها في الوقت ذاته عبارة عن دول تتمتع بقدرة أكبر على إحداث الانتقال الديمقراطي قياساً بالدول النفطية.

## التوصيات:

لا يبدو أن إحداث تغيير في شكل النظام السياسي للتأسيس لدولة "ديمقراطية" سيكون كافياً وذلك لأن هناك متطلباً سابقاً وجوهرياً يجب أن يتوفر حتى يتسنى بناء دولة مدنية ديمقراطية، ويتمثل هذا المتطلب السابق في ضرورة تجاوز الطابع الريعي- الخدماتي الراهن وبناء اقتصاد منتج يعتمد على قطاعات الإنتاج المادي وفي مقدمتها الزراعة والصناعة التحويلية. ولكي يتحقق ذلك فهناك جملة من الأمور يجب أن تتحقق مرحلياً من ضمنها العمل على تحقيق إصلاح اقتصادي يتسند إلى جملة من الشروط الضرورية وهي:

1. أن ينطلق الإصلاح الاقتصادي المنشود من الاحتياجات الفعلية والموضوعية للمجتمع العراقي في لحظة تطوره الراهنة، وهي احتياجات تكمن في تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على أن يعتمد ذلك على مزيج من الإمكانيات الذاتية من جهة والسعي لبناء علاقات متفاعلة ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي والإستفادة من الجوانب الإيجابية لعملية العولمة من جانب آخر.
2. تجاوز الجدل حول دور كل من القطاعين الحكومي والخاص من خلال التغلب على "الانطباعات" الشائعة عند البعض والتي تفيد بأن القطاع العام يعني الخسارة وأن القطاع الخاص يعني الربح، إذ أن الواقع يشير إلى وجود مشاكل عديدة في كلا القطاعين يجب معالجتها.
3. الحاجة إلى تفعيل التعددية الاقتصادية في هذه المرحلة، فالمطلوب اليوم هو تحسين أداء الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة (الحكومي والخاص والمختلط والتعاوني...الخ) انطلاقاً من حقيقة أن لكل قطاع دوره المرسوم، فالتنمية المطلوبة في هذه المرحلة تعني من بين ماتعنيه الاستفادة الصحيحة من كافة القطاعات وتوظيفها بالشكل الأمثل والأفضل.



4. الابتعاد عن الصيغ الجاهزة التي تستند إلى وصفات وحلول جاهزة منقطة الجذور عن واقع الاقتصاد العراقي والمهمات الملموسة التي يواجهها.
5. العمل على توفير توافق مجتمعي حول الإصلاح المطلوب، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفاعلة من مختلف أوساط المجتمع ومفكره وخبرائه عبر تدشين نقاش عام من أجل بلورة الموقف بشأن القضايا الكبرى والمفاصل الأساسية للإصلاح المطلوب.
6. ضرورة توفر إرادة سياسية حازمة على أن يرافق ذلك وجود قوى اجتماعية قادرة على وضع مشروع إصلاح موضع التطبيق وتحويل مفرداته إلى واقع ملموس وبرامج عمل. وبمقابل ذلك لابد من تجاوز كل تردد أو تأجيل للإصلاح أو الاكتفاء بخطوات ترقيعية ليس بوسعها تغيير الواقع وخلق شروط الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية.
7. أن يتمتع الإصلاح المنشود بالمصداقية المطلوبة وبنال الرضا من قبل قطاعات المجتمع المختلفة، وهذا يتطلب أن يرافق الإصلاح الاقتصادي جهود مركزية وحثيثة وصادقة للقضاء على الفساد وآليات إنتاجه و"ثقافته".
8. بالتوازي مع الإصلاح الاقتصادي ينبغي العمل على إصلاح النظام الإداري والمالي والنقدي بما في ذلك النظام الضريبي بهدف تحقيق العدالة الضريبية المطلوبة.
9. العمل على توفير مظلة اجتماعية وينبغي أن تتوفر لها الشروط الضرورية لتجاوز التهميش والاستقطاب الاجتماعي.

- <sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- <sup>2</sup> انظر: صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث (بغداد: دار المدى للثقافة والنشر 2009)، الطبعة الأولى، ص 43.
- <sup>3</sup> قارن: د. غسان ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، مصدر سبق ذكره.
- <sup>4</sup> H.Mahdavy, "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran", in: M.A. Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467.
- <sup>5</sup> انظر: النفط والاستبداد. الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجموعة مؤلفين (بغداد - بيروت - أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى)، ص 73 - 78.
- <sup>6</sup> لمزيد من هذه التفاصيل حول هذه النقطة انظر: د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف - دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة (118)، (الكويت: اكتوبر/تشرين الاول، 1987)،
- <sup>7</sup> اشار العديد من الباحثين إلى ان أكثر الدول الريعية اعاقا للديمقراطية هي تلك الدول التي تعتمد على استخراج وتصدير مادة خام واحدة، ومن بين هذه النوع من الدول فإن أكثرها اعاقا للديمقراطية هي التي تعتمد على النفط. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر على سبيل المثال: عزمي بشارة، "في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي عربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)؛ كذلك: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي)، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998). كذلك: حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، ورقة مقدمة إلى: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، تحرير غسان سلامة وآخرون، ج 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، وعبد الله جناحي، "العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية"، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 288 (شباط/فبراير 2003)، ص 52 - 68.
- <sup>8</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع العربي في ضوء تعريف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- <sup>9</sup> د. حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي..، المستقبل العربي، العدد 103، ايلول 1987، ص 70.

- <sup>10</sup> قارن: د. محمود عبد الفضيل، "السلوك والاداء الاقتصادي للدول النفطية الريعانية في المنطقة العربية"، *المستقبل العربي*، العدد 103 (ايلول/سبتمبر 1987)، ص 98.
- <sup>11</sup> للمزيد من التفاصيل حول "الطفرات النفطية" وما تركته من اثار قارن: علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: قراءة اولية في دواعي الطفرة النفطية وحجمها - حالة اقطار مجلس التعاون"، *المستقبل العربي*، العدد 362 (نيسان/ابريل 2009)، ص 26 ولاحقا.
- <sup>12</sup> انظر: عبد الرزاق فارس الفارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون"، *المستقبل العربي*، العدد 363 (ايار/مايو 2009)، ص 29.
- <sup>13</sup> قارن: فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2007)، ص 32.
- <sup>14</sup> انظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014، بغداد، كانون الاول/2009، ص 43.
- <sup>15</sup> المصدر: الاسس والمبادئ العامة لاعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2012، ص 6.
- <sup>16</sup> انظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014، مصدر سابق، ص 29.
- <sup>17</sup> قارن: المصدر: الاسس والمبادئ العامة لاعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2012، مصدر سابق، ص 4-6.
- <sup>18</sup> محتسبة من طرف الباحث استنادا إلى المعطيات الواردة في: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الملاحق الإحصائية (ملحق 2/3) ص 307؛ وكذلك الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
- <sup>19</sup> قارن: جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية 2010، ص 14، جدول رقم (2).
- <sup>20</sup> Middle East Economic Survey, 2/2/2009, p.16.
- <sup>21</sup> ما يثير الانتباه أنه وطبقا لمعطيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فان هناك 64.1% عام (2007) من القوة العاملة يعمل في قطاع الخدمات مقسمة مناصفة بين الادارة العامة والتعليم والصحة يأتي بالدرجة الثالثة قطاع الزراعة والصيد اذ يستوعب 13.9% من قوة العمل يلي ذلك القطاع الصناعي بواقع 10.5% واخيرا قطاع التشييد والبناء حيث بلغ 11.5%. قارن: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل ...، مصدر سابق، ص 44.
- <sup>22</sup> لمزيد من التفاصيل انظر: جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسية التشغيل ...، مصدر سابق، ص 7.

- <sup>23</sup> الامم المتحدة، الوظائف الحكومية تثقل الموازنة العامة في العراق، معهد التقدم للدراسات الانسانية، 25/2/2009. وقد ورد عن د.محمد على زيني، الاقتصاد العراقي ...، مصدر سابق، ص462.
- <sup>24</sup> قارن: جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسية التشغيل ...، مصدر سابق، ص 33.
- <sup>25</sup> المصدر السابق، ص 53.
- <sup>26</sup> قارن مع سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي: مشروع استشراف الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 308.
- <sup>27</sup> محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في: " الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية" [تحرير محمد جمال باروت]، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006)، ص84.
- <sup>28</sup> عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي عربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007)، مصدر سابق، ص 79.
- <sup>29</sup> لمزيد من التفاصيل حول الانتقال الديمقراطي ومصاعبه قارن: غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديموقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف ( دمشق: وزارة الثقافة، 2005).
- <sup>30</sup> قارن: د. مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق .. استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟ متاح على الانترنت على الرابط
- التالي: <http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=48779>
- <sup>31</sup> قارن: د. مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق ...، مصدر سابق.
- <sup>32</sup> الأيوبي، تضخم الدولة العربية، ص 368-369. كما يمكن العودة إلى خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004)، ص 183-186.

## عن المؤلف :

الدكتور صالح ياسر هو باحث في مركز المعلومة للبحث والتطوير (مركز مدني مقره بغداد)، يهدف المركز إلى تعزيز مبدأ الشفافية وتنمية الوعي الدستوري والقانوني لدى أفراد المجتمع، وحثهم على ممارسته من خلال التعبير والوصول إلى المعلومة، وتعزيز مبادئ الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والتعريف بمبادئ حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية، والمساهمة في بناء ثقافة مجتمعية تتقبل فكرة استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية لمعرفة آراء المجتمع واتجاهاته، والتشجيع على المشاركة الإيجابية فيها. وطباعة الكتب والإصدارات الدورية التوثيقية. يتكون المركز من ثلاثة أقسام وهي: قسم استطلاعات الرأي، قسم إصدارات الدراسات البحثية والكتب، وقسم الندوات والورش.

## مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق:

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت) .

افتتحت المؤسسة أبوابها في الأردن عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسة الحالية.

---

## للتواصل معنا:

مؤسسة فريدريش إيبيرت - لأردن والعراق

صندوق البريد 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: +962 6 5680810

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني [fes@fes-jordan.org](mailto:fes@fes-jordan.org)

الموقع الإلكتروني [www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)

صفحة الفيسبوك [www.facebook.com/FESAmmanOffice](https://www.facebook.com/FESAmmanOffice)

## تنويه

الآراء الواردة في هذه النشرة (ورقة السياسات) ليست بالضرورة تلك الآراء التي تمثلها منظمة فريدريش إيبيرت أو المنظمة التي يعمل بها المؤلف.

ISBN 978-9957-484-34-7 (ردمك)